حماية المدنيين



2014 تشرين الأول/أكتوبر 2014

القضايا الرئيسية

- القوات الإسرائيلية تقتل فتى يبلغ من العمر 13 عاما فى محافظة رام الله
- احتجاجات واشتباكات في سياق القيود المفروضة على الوصول إلى المسجد الأقصى
 - إصابة خمسة فلسطينيين في غزة واستمرار وقف إطلاق النار
 - أول شحنة من مواد البناء الأساسية تدخل غزة للقطاع الخاص

الضفة الغربية

القوات الإسرائيلية تقتل فتى يبلغ من العمر 13 عاما في محافظة رام الله

قتلت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع فتى فلسطينيا وأصابت 42 آخرين من بينهم 10 أطفال وامرأتين. وبالتالي يصل عدد الضحايا البشرية في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية على يد القوات الإسرائيلية إلى 44، من بينهم 11 طفلا في عام 2014 مقارنة مع مقتل 26، من بينهم أربعة أطفال في عام 2013 برمته. وأصيب خلال الأسبوع ستة من أفراد القوات الإسرائيلية أيضا.

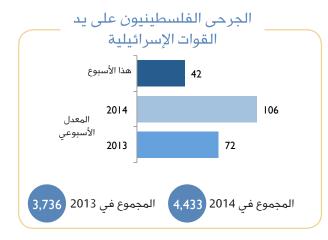
في 16 تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية الأعيرة الحية وقتلت فتى يبلغ من العمر 13 عاما في قرية بيت لقيا (رام الله). ولا تزال ملابسات حادثة القتل هذه غامضة. وأكدت مصادر محلية وشهود عيان أن النار أطلقت على الفتى وهو في طريق عودته من ملعب القرية، ولم يكن مشاركا في الاشتباكات التي تخللتها عمليات رشق الحجارة باتجاه القوات الإسرائيلية، والتي وقعت في ذلك الوقت على بعد 150 متر تقريبا من موقع الحادث. ووفقا لمصادر في بعد 150 متر تقريبا من موقع الحادث. ووفقا لمصادر في الجيش الإسرائيلي، أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الأعيرة القاتلة أطلقت باتجاه مجموعة من الفلسطينيين كانوا يرشقون سيارات عسكرية إسرائيلية بالحجارة في القرية.

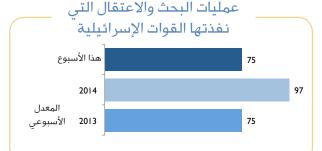
وأصيب نصف الفلسطينيين (21) هذا الأسبوع وخمسة من أفراد القوات الإسرائيلية في سياق احتجاجات ضد استمرار القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى ودخول المستوطنين ومجموعات إسرائيلية أخرى بشكل متزايد إلى حرم المسجد. ووقعت أخطر الاحتجاجات التي أدت إلى وقوع اشتباكات في

آخر التطورات: في 22 تشرين الأول/أكتوبر قاد فلسطيني (من حي سلوان) سيارته في محطة للقطار الخفيف في القدس الشرقية، بينما كان الركاب ينزلون من القطار، مما أسفر عن مقتل طفلة إسرائيلية تبلغ من العمر ثلاثة أشهر وإصابة سبعة إسرائيليين آخرين. وأطلق شرطي النار على السائق وأصيب وهو يفر من المنطقة، وتوفى متأثرا بجراحه بعد وقت قصير.

القتلى الفلسطينيون على يد القوات الإسرائيلية

- هذا الأسبوع ا
- 2014 (لتاريخ اليوم) 44
- (نفس الفترة) 2013 فا







العيسوية، ومخيم شعفاط، وقلندية، والبلدة القديمة في القدس (القدس)، وبلعين وحاجز بيتونيا (رام الله). وخلال الاشتباكات، رشق المتظاهرون الحجارة، وفي بعض الحالات الزجاجات الحارقة والألعاب النارية باتجاه القوات الاسرائيلية.

وفي خمس مناسبات وقعت خلال الفترة التي شملها التقرير سهلت السلطات الإسرائيلية دخول مستوطنين إسرائيليين ومجموعات إسرائيلية أخرى إلى مجمع المسجد الأقصى ووفرت الحماية لهم؛ في اثنين من هذه الحوادث تزامن منع وصول الفلسطينيين مع دخول مستوطنين ومجموعات إسرائيلية أخرى إلى الحرم بحماية القوات الإسرائيلية، باستثناء طلاب الأوقاف والموظفين، حتى صلاة الظهر. وازدادت وتيرة دخول الإسرائيليين إلى حرم المسجد منذ أوائل عام 2013، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر والمواجهات.

وأصيب خلال هذا الأسبوع أيضا ثلاثة أطفال فلسطينيين تبلغ أعمارهم 6 و 9 و 10 أعوام في 14 تشرين الأول/أكتوبر، بسبب تفجير قنبلة صوت لم تنفجر بالقرب من منزلهم في منطقة وقعت فيها اشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في بيت أمر (الخليل).

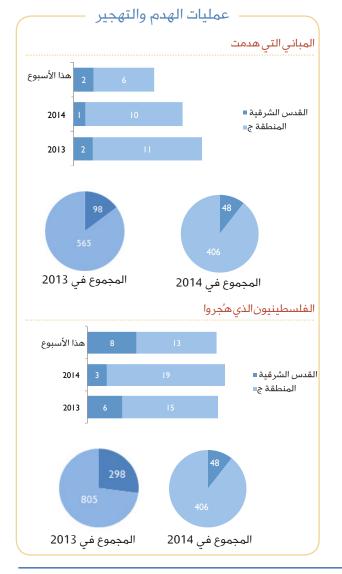
وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، جرفت السلطات الاسرائيلية دونمين من أصل خمسة دونمات من الأراضي الفلسطينية تقع شمال قرية عورتا (نابلس)، بجوار قاعدة عسكرية إسرائيلية تم إنشاؤها قرب حاجز حوارة، عملا بأوامر صادرة من الإدارة المدنية الإسرائيلية للاستيلاء عليها، وهذه الأوامر سارية المفعول حتى عام 2016. ولم يكن هذان الدونمان مزروعين.

المستوطنون يشعلون النار في مسجد في نابلس

أبلغ هذا الأسبوع عن وقوع خمسة حوادث متصلة بالمستوطنين على الأقل أدت إلى وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم، مقارنة بمتوسط أسبوعى بلغ ستة حوادث في عام 2014.

ألقى مستوطنون إسرائيليون في 14 تشرين الأول/أكتوبر قنبلة حارقة عبر نافذة مسجد في قرية عقربا (نابلس) مما أدى إلى اشتعال النار في المسجد، وتدمير غرف الصلاة بالكامل. وكتب المستوطنون شعارات معادية للفلسطينيين على الجدران الخارجية للمسجد أشارت إلى أن منفذي هذا الحادث هم من مستوطنة تبواح. وأُفيد أن الشرطة الإسرائيلية فتحت تحقيقا في الحادث. وفي تموز/يوليو الإسرائيلية فتحت تحقيقا في الحادث. وفي تموز/يوليو 2014





بالقرب من المسجد. ومنذ بداية عام 2014 نفذ المستوطنون الإسرائيليون هجومان على الأقل ضد المساجد في أنحاء الضفة الغربية، مقارنة بثلاثة في عام 2013.

وسجل خلال الأسبوع عدد من الحوادث أدت إلى تضرر مزارعين فلسطينيين يعملون في قطف الزيتون الذي بدأ رسميا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2014. أبلغ أنّ مستوطنين إسرائيليين من مستوطنة بات عاين قطعوا 21 شجرة زيتون فلسطينية بالقرب من قرية الجبعة (بيت لحم) وأتلفوها بالكامل. وبذلك يرتفع عدد الأشجار التي دمرها المستوطنون حتى هذا التاريخ من عام 2014 إلى 7,500 (مقارنة بـ 9,452 شجرة في الفترة الممثلة من عام 2013)، وإلى ما يقرب من 49,000.

وفي حادث آخر متصل وقع في 16 تشرين الأول/أكتوبر، ألحق ثلاثة أشخاص ملثمين، أفادت التقارير أنهم من مستوطنة نحليئيل في رام الله، أضرارا بسيارة فلسطينية بينما كان أصحابها يقطفون الزيتون في أرضهم الواقعة على بعد 600 متر من المستوطنة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ أن مستوطنين إسرائيليين نفذوا أربعة حوادث ترهيب ضد فلسطينيين يعملون في قطف الزيتون في قرية العقبة (بيت لحم)، وبيتين (رام الله) وكفر قدوم (قلقيلية)، وكذلك محاولة واحدة لسرقة الزيتون في قرية (قلقيلية).

إضافة إلى ذلك (غير مشمول في عدد الحوادث)، أُصيبت وخلال الفترة التي يشملها التقرير طفلتان فلسطينيتان، تبلغان من العمر خمس وست سنوات، بجروح خطيرة في حادث دهس وهروب بسيارة مستوطن كان مسافرا في شارع رقم 60 بالقرب من قرية سنجل (رام الله)؛ وتوفيت إحدى الطفلتين في وقت لاحق متأثرة بجراحها. وأفادت التقارير أن الطفلتان كانتا تقفان على جانب الطريق وهما في طريقهما إلى منازلهما بعد أن أنزلتهما حافلة الروضة في الطريق. وتغيد وسائل إعلام إسرائيلية أنّ الجاني سلم نفسه للشرطة الإسرائيلية، وذكرت أنه لم يتوقف بعد الحادث خوفا على حياته. وذكرت التقارير أن 14 حادثا مماثلا وقعت منذ بداية السنة، ومعظمها وقعت في محافظة الخليل.

وتفيد مصادر إعلامية إسرائيلية عن وقوع تسعة حوادث رشق للحجارة خلالا الأسبوع نفذها فلسطينيون ضد مستوطنين إسرائيليين، أدى اثنان منها إلى إصابة مستوطنين اثنين وسبعة حوادث أدت إلى إلحاق أضرار بسياراتهم ومنزل واحد. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير عن وقوع أربعة حوادث رشق للحجارة نفذها فلسطينيون استهدفت القطار الخفيف في شعفاط (القدس الشرقية).

مخاوف من التوسع الاستيطاني المتزايد في منطقة سلوان في القدس الشرقية

في ليلة 19 تشرين الأول/أكتوبر، استولى عشرات المستوطنين الإسرائيليين ترافقهم القوات الإسرائيلية على مبنيين سكنيين يتألفان من 10 شقق وقطعة أرض مساحتها 700 مترا مربعا في قلب حي سلوان الفلسطيني في القدس الشرقية. وكانت منظمة عطيرت كوهانيم الاستيطانية قد اشترت المنازل. في سياق متصل استولت منظمة إلعاد في 30 أيلول/سبتمبر على 25 شقة في المنطقة ذاتها.

ويقع حي سلوان البالغ عدد سكانه 55,000 فلسطيني بجوار البلدة القديمة في القدس. ونظرا لموقعه الاستراتيجي كان الحي مرارا هدفا للنشاطات الاستيطانية التي ترعاها الحكومة الإسرائيلية بالإضافة إلى المنظمات الاستيطانية الدينية. وتفيد مصادر محلية أنّ المستوطنين استولوا منذ الثمانينيات على 19 مبنى في حي سلوان يعيش فيها 350 مستوطنا. بالإضافة إلى ذلك يقع مركز سياح مستوطنة مدينة داوود عند مدخل سلوان، وعلى الجهة المقابلة منه طرحت منظمة إلى المخاطا لبناء مركز زوار (مركز كيديم) وصادقت عليه لجنة التخطيط القطرية في شباط/فبراير 2014.

وقد أدت الأنشطة الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية في السنوات الأخيرة إلى فرض قيود على الحيز العام المخصص للفلسطينيين، والنمو السكني وحرية الحركة، إلى جانب زيادة الاحتكاك، والعنف، وفقدان الممتلكات وطرد السكان الفلسطينيين المقيمين في المدينة منذ زمن طويل.

هدم ثمانية مبان بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء

هدمت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي يشملها التقرير ثمانية مبان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بالإضافة إلى مبنيين هدمهما أصحابهما. ونتيجة لذلك تم تهجير 21 فلسطينيا، من بينهم 14 طفلا وتضرر 78 آخرين.

أجبرت عائلتان في 18 تشرين الأول/أكتوبر على هدم منزل وتوسعة ملحقة بمنزل آخر (غرفتين) في حي رأس العمود في القدس الشرقية لتجنب تكاليف أعلى إذا نفذت السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم. وتسلمت العائلات في كلتا الحالتين أوامر هدم بحجة عدم حصول المنازل على تراخيص إسرائيلية للبناء.

وهدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية في المنطقة (ج)، في 20 تشرين الأول/أكتوبر، ما مجموعه ثمانية مبان في تجمّعات



فلسطينية تقع في منطقة أريحا بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبنا، تتضمن حظيرة للماشية في فصايل الوسطى، ومبنى زراعي ومبنى سكني غير مأهول في الجفتلك أبو عجاج. ومنزلين وحظيرة للماشية في الجفتلك الشونة. ومبنى زراعي في الجفتلك غرب المثلث. وهدم مبنى تجاري أيضا (مغسلة سيارات) في بلدة الخضر (بيت لحم).

وطردت القوات الإسرائيلية تسع عائلات فلسطينية من تجمع خربة الرأس الأحمر الرعوي في شمال غور الأردن، من الساعة 12:00 ظهرا وحتى 06:00 صباح اليوم التالي، لإفساح المجال أمام إجراء تدريب عسكري إسرائيلي. ولم يتوفر لدى العائلات التي تم طردها، والمكونة من 51 شخصا، من بينهم 20 طفلا، مأوى بديلا وبقوا في العراء تحت المطر مع ماشيتهم. وتسلمت العائلات أيضا أوامر خطية تأمرها بإخلاء

المنطقة في 21 تشرين الأول/أكتوبر. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية سلمت عائلات أخرى من التجمّع ذاته أوامر مماثلة خلال الفترة التي شملها التقرير السابق. وأمرت القوات الإسرائيلية كذلك شفهيا في 20 تشرين الأول/أكتوبر عائلتين فلسطينيتين بإخلاء سكنهم في ابزيق (طوباس) لأسباب مهاثلة.

بالإضافة إلى ذلك أصدرت السلطات الإسرائيلية أربعة أوامر هدم ووقف بناء في 20 تشرين الأول/أكتوبر ضد أربعة مبان زراعية وبئر مياه في قرية حارس (سلفيت) بالقرب من مستوطنة بركان بحجة عدم حصولها على تراخيص إسرائيلية للبناء. ومنحت العائلات المتضررة مهلة حتى 9 تشرين الثاني/نوفمبر للطعن في هذه الأوامر.

قطاع غزة

إصابة خمسة فلسطينيين في غزة واستمرار وقف إطلاق النار

استمر وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 26 آب/ أغسطس إذ لم يبلغ عن إطلاق صواريخ من غزة أو شن غارات جوية عليها من إسرائيل. بالرغم من ذلك وقعت عدة حوادث إطلاق نار على يد القوات الإسرائيلية في سياق القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة القريبة من السياج الفاصل والبحر.

في أربع حوادث على الأقل وقعت خلال الفترة التي شملها هذا التقرير، أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه قوارب صيد فلسطينية تقترب من أو تجاوزت حدود الأميال البحرية الستة التي تفرضها وأجبرتها على العودة إلى الشاطئ. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في 16 تشرين الأول/أكتوبر أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار باتجاه قارب صيد كان يبحر في حدود خمسة أميال بحرية، مما أدى إلى إصابة خمسة صيادين بجراح وإلحاق أضار جسيمة بالقارب. واستمرت القيود المفروضة على الوصول في تقويض قطاع الزراعة في غزة وهو المصدر الرئيسي للدخل لآلاف المزارعين وصيادي الأسماك وأسرهم.

نقص الكهرباء والوقود يزيد في تقويض فرص توفير الخدمات الأساسية

لا زالت محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة متوقفة عن العمل للأسبوع السابع على التوالي بعد إصلاحها، وذلك بسبب عدم القدرة على تمويل شراء الوقود، مما أدى إلى





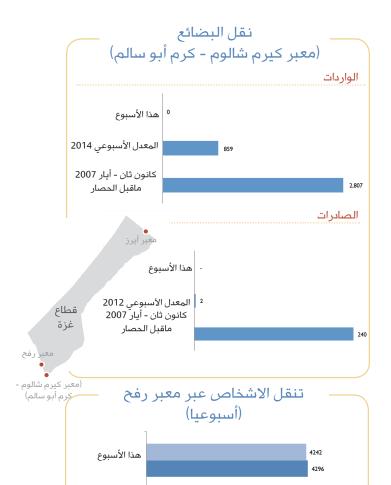
انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 18 ساعة يوميا، وهو ما يؤثر سلبا على توفير الخدمات الأساسية في قطاع غزة بما في ذلك الصحة، والمياه والصرف الصحي. وفي هذه الأثناء، أصبح تأمين عمليات توزيع الوقود الطارئة لتشغيل مولدات الكهرباء الاحتياطية أكثر صعوبة وعلى نحو متزايد بسبب نفاذ مخزون الوقود الطارئ الذي تتبرع به جهات مانحة وعدم توفر التمويل. وتفيد مجموعات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة، أن مخزونها من الوقود يكفي لتشغيل المولدات الكهربائية الاحتياطية في المستشفيات لمدة سبعة إلى عشرة أيام فقط إذا لم يتجدد التزويد.

التقييمات المستمرة تقدر عدد المنازل المتضررة بأكثر من 100,000

يتواصل منذ منتصف أيلول/سبتمبر تقييم الأضرار التي تكبدها قطاع الإسكان أثناء الأعمال العدائية في تموز/ يوليو- آب/أغسطس وتشرف عليه منظمة الأم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الأشغال العامة والإسكان. وتشير التقديرات الحالية إلى أن أكثر من 100,000 منزل لحقت بها أضرار مما أثر على أكثر من 600,000 فلسطيني أو ثلث سكان غزة. ويعتبر هذا أكثر من ضعف التقديرات الأولية. وعلاوة على ذلك، تقدر مجموعة قطاع المأوى أن ما يقرب من 20,000 وحدة سكنية دمرت تماما أو أصبحت غير صالحة للسكن. وحتى 18 تشرين الأول/أكتوبر ما زالت 18 منشأة مدرسية تابعة للأونروا تستخدم كملاجئ جماعية يسكن فيها ما يقرب من 42,500 مهجرا داخليا. وتقدر وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة أن 47,000 مهجرا داخليا يقيمون لدى عائلات مضيفة. وتسعى الحكومة الفلسطينية لتأمين خيارات سكنية بديلة بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعدة بدفع الإيجار، وتهيئة المبانى قيد الإنشاء كي تستخدم كوحدات سكن جديدة للإيجار؛ وإنشاء وحدات سكنية جاهزة في مناطق معينة – سواء في موقع المنزل الأصلي، أو في مواقع صغيرة في أماكن النزوح المؤقت وتصل إلى 50 وحدة. وهناك حاجة ملحة لضمان أن جميع المساكن فيها عزل كاف وصامدة أمام ظروف الطقس استعدادا للعواصف المتوقعة في الأشهر المقبلة.

أول شحنة من مواد البناء الأساسية تدخل غزة للقطاع الخاص

سمح في 14 تشرين الأول/أكتوبر بدخول أول شحنة من مواد البناء الأساسية (حوالي 2000 طنا) للقطاع الخاص بتنسيق آلية إعادة إعمار غزة عبر معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم). وتعرّف السلطات الإسرائيلية مواد البناء الأساسية على أنها «مواد ذات استخدام مزدوج» وكان استيرادها مقيدا بصرامة منذ فرض الحصار في عام 2007. وتعتبر آلية إعادة إعمار غزة اتفاقا مؤقتا بوساطة الأمم المتحدة بين السلطات الإسرائيلية وحكومة فلسطين، تسمح بموجبها لحكومة فلسطين البدء



في إعادة بناء المساكن والبنية التحتية التي تضررت ودمرت خلال الجولة الأخيرة من الأعمال القتالية، بينما تأخذ بالحسبان المخاوف الأمنية الإسرائيلية. وبموجب آلية إعادة إعمار غزة يخول عدد من الباعة وافقت عليهم الجكومة الفلسطينية باستيراد «المواد ذات الاستخدام المزدوج» وبيعها لأفراد أو لمقاولين من أجل أعمال محددة مسجلة في قاعدة بيانات مركزية تديرها وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية. وتقدر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة أنه للتعامل مع عبء البناء الحالي، لا بد من دخول حوالي 3,000 – 4,000 شاحنة من الإسمنت، والحصمى وقضبان الحديد يوميا.

يرجى الملاحظة أن الأرقام الواردة في هذا التقرير خاضعة للتغيير بناء على ورود معلومات اضافية. النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2014_10_17_english.pdf
For more information, please contact Amal Husein at huseina@un.org or +972 (0) 592911038

المعدل الأسبوعي

ف*ي* الفترة بين يناير- يونيو 2013